

Distr.: General
30 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١١:١٥

الرئيس: السيد بهاتاري (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

بيان رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-17641 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١:٢٠.

بيان رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة

١ - السيد ليكيتوفت (رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة): قال إن عمل اللجنة خلال الدورة الحالية يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لأداء الأمم المتحدة في إطار الركائز الثلاث، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ويشمل ذلك العمل معالجة مسائل تتصل بالميزانية، وجدول الأنصبة المقررة، ومجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة، لا سيما الآثار المالية المترتبة على خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعرب عن أمله في أن تستلهم اللجنة في عملها الروح البناءة التي أبدتها الدول الأعضاء في تأمين هذه الاتفاقات.

٢ - وبصفته وزير مالية سابق، فإنه يدرك الطابع الصعب للمفاوضات المتعلقة بالميزانية. وخلال المناقشة العامة، استمد التشجيع من التزام رؤساء الدول والحكومات بالموافقة على الميزانية البرنامجية في الوقت المناسب، وهي نتيجة أمكن تحقيقها تماما نظرا لما أبدته اللجنة، في دورتها التاسعة والستين، من قدرة على معالجة المسائل العالمية الملحة من خلال التصدي العاجل لفيروس إيولا، وما تحلت به مفاوضاتها خلال الجزء الأول والثاني من الدورة المستأنفة من حيوية عالية. وينبغي للجنة أن تبني على هذا الزخم وتعمق الثقة بين الأعضاء.

٣ - ويجب مواصلة تحسين أساليب عمل اللجنة. كما يجب زيادة الفعالية والكفاءة مع ضمان عملية صنع القرار الشاملة للجميع والشفافية في الوقت نفسه. وتقع مسؤولية إدخال هذه التحسينات على عاتق الدول الأعضاء. وبغية معالجة المسائل المعقدة المعروضة على اللجنة، يجب أن تعمل الوفود بلا كلل للتوصل إلى توافق في الآراء في الوقت

المناسب. وقال إن نجاح المفاوضات المتعلقة بالميزانية قد يتطلب إبداء الالتزام وروح التوافق، وشجع الأعضاء على استعمال الوقت المخصص لذلك بحكمة ووضع خلافاتهم جانبا والمشاركة بشكل بناء والتركيز على التغلب على التحديات المشتركة.

٤ - وبصفته رئيس الدورة السبعين، فإن هدفه هو أن تبدي الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الخامسة، التزاما جديدا بالعمل. وسيواصل المشاركة بنشاط في جميع مراحل الدورة وسين الجسور لكفالة اختتام اللجنة أعمالها في الوقت المناسب، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Introduction), A/70/6 (Sect. 1), A/70/6 (Sect. 2)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 3)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 4), A/70/6 (Sect. 5), A/70/6 (Sect. 6), A/70/6 (Sect. 7), A/70/6 (Sect. 8)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 9), A/70/6 (Sect. 10), A/70/6 (Sect. 11), A/70/6 (Sect. 12), A/70/6 (Sect. 13), A/70/6 (Sect. 14), A/70/6 (Sect. 14)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 15), A/70/6 (Sect. 16), A/70/6 (Sect. 17), A/70/6 (Sect. 18), A/70/6 (Sect. 18)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 19), A/70/6 (Sect. 20), A/70/6 (Sect. 21), A/70/6 (Sect. 22), A/70/6 (Sect. 23), A/70/6 (Sect. 24), A/70/6 (Sect. 24)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 25), A/70/6 (Sect. 26), A/70/6 (Sect. 27), A/70/6 (Sect. 28), A/70/6 (Sect. 28)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 28)/Corr.2, A/70/6 (Sect. 29), A/70/6 (Sect. 29A), A/70/6

الجمعية العامة في القرار ٢٦٤/٦٩ وتعكس التزام الأمانة العامة بالانضباط في الميزانية والإدارة المالية الصارمة.

٧ - وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم في العديد من المبادرات الهامة مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد وإطار تنقل الموظفين واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن الأمانة العامة قدمت مقترحات تتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والدراسة المتعلقة بالاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في تنفيذ ولاياتها. وقد قطعت شوطاً طويلاً فيما يتعلق بنظام أوموجا الذي نفذ في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وستمثل المرحلة المقبلة، المجموعة ٤، تحدياً أكبر مع الانتهاء من نشر العمل بنظام أوموجا في ٧١ كياناً آخر، بما في ذلك الأمانة العامة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، إلا أن تفاني موظفي الأمم المتحدة والتزامهم بجعل نظام أوموجا حقيقة واقعة يشكّلان مصدراً للإلهام ومُدعاة للفخر في الوقت نفسه. وأضاف قائلاً إنه يتطلع إلى تحقيق فوائد النظام من خلال تحسين إدارة الموارد.

٨ - وقد استندت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى هذا التقدم. ووضعت بما يتماشى مع الركائز الثلاث وقامت على أساس الأولويات التي حددها الجمعية العامة. وقال إنه دأب، في إطار صياغتها، على دعوة كبار المديرين إلى إيجاد طرق أفضل لتنفيذ الولايات، وحثهم على إعادة النظر في ممارسات العمل واعتماد أوجه تآزر مبتكرة.

(Sect. 29A)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 29B), A/70/6 (Sect. 29C), A/70/6 (Sect. 29C)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 29D), A/70/6 (Sect. 29E), A/70/6 (Sect. 29F), A/70/6 (Sect. 29F)/Corr.1, A/70/6 (Sect. 29G), A/70/6 (Sect. 29H), A/70/6 (Sect. 30), A/70/6 (Sect. 31), A/70/6 (Sect. 32), A/70/6 (Sect. 33), A/70/6 (Sect. 34), A/70/6 (Sect. 35), A/70/6 (Sect. 36), A/70/6 (Income sect. 1), A/70/6 (Income sect. 2), A/70/6 (Income sect. 3), A/70/7, A/70/16, A/70/80, A/70/86, A/70/92, A/70/97, A/70/280, و A/70/280/Add.1).

٥ - الأمين العام: قال في معرض تقديم الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، إن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة تمثل تذكيراً قوياً بضرورة الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها. وإن افتتاح الدورة السبعين للجمعية مثل تذكيراً على نفس القدر من القوة بأهمية الأمم المتحدة في عالم أخذ في التغير. وقد رحبت المنظمة برؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية وبقداسة البابا. وقد استقطب عملها زعماء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجمهور عموماً، الذين اجتمعوا لإقامة تحالفات من أجل إحداث تغيير تحولي وتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل ذلك الروح المنشئة للأمم المتحدة. ورأى أنه بإمكان المنظمة، في وجه التحديات العالمية الخطيرة، أن تحقق الرؤية المشتركة لأمانة عامة تتسم بالكفاءة والفعالية والطابع العالمي الحقيقي وتلبي احتياجات الشعوب وتجعل عالمنا مكاناً أفضل للجميع.

٦ - وقد زودت الدول الأعضاء الأمانة العامة بالموارد لترجمة الالتزامات على الورق إلى تغييرات على أرض الواقع. وقال أنه يتشرف بتقديم الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التي تدعم تنفيذ الأولويات التي حددها

مخطط الميزانية. وأعرب عن ثقته من أن حافظة البعثات السياسية الخاصة الحالية والولايات المتصلة بها يمكن إدارتها في حدود المستوى الذي حددته الجمعية العامة.

١٢ - وقال إن المجتمع الدولي بلغ مرحلة حاسمة في تشكيل مستقبل الأجيال المقبلة. ومن شأن اعتماد الدول الأطراف خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التاريخية والتزامها بالتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أن يؤديان إلى إبرام اتفاق إنمائي عالمي لتعزيز النمو الاقتصادي وكرامة الإنسان والاستدامة البيئية. ولا تعكس مقترحاته المتعلقة بالميزانية الآثار المالية الممكن أن تترتب على دعم الدول في تحقيق هذه الأهداف. وتعمل المنظمة على وضع أنسب إطار لتنفيذ الاتفاق في الأمم المتحدة. وفيما يجري تقييم الآثار المالية، سيقدم كل تقديرات التكاليف إلى الجمعية العامة. ويتطلع إلى مواصلة بذل الجهود المشتركة لتحقيق أهداف المنظمة وتلبية توقعات المواطنين العالية خلال الحوار الواسع النطاق الذي سيجري في الأسابيع القادمة.

١٣ - وأضاف قائلاً إن هذه السنة تمثل سنته قبل الأخيرة كأمين عام، وهو يدعو اللجنة إلى مساعدة خلفه في تنفيذ الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وحث اللجنة على العمل مع الأمانة العامة لكفالة أن تستخدم الأمم المتحدة مواردها على أفضل وجه لخدمة البشرية. وأعرب عن التزامه بنشر نظام الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة ومؤسسات بریتون وودز من أجل تنفيذ الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة التي وضعتها الدول الأعضاء.

١٤ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

٩ - وكان قد قدم مخطط للميزانية بقيمة ٥,٧٤ بلايين دولار إلى الجمعية العامة التي دعت إلى إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على أساس تقديرات أولية بقيمة ٥,٥٦ بلايين دولار. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ المستوى الذي اقترحه للميزانية ٥,٥٧ بلايين دولار قبل إعادة التقدير، أي بانخفاض قدره ٩٠,٨ مليون دولار أو ١,٦ في المائة مقارنة باعتمادات فترة السنتين الحالية وبزيادة قدرها ١٠,٢ ملايين دولار أو ٠,٢ في المائة مقارنة بمستوى مخطط الميزانية الذي حددته الجمعية العامة. وتعزى الزيادة أساساً إلى التعديلات المحققة في ضوء القرارات التي اتخذتها الجمعية مؤخراً فيما يتعلق بنظام أوموجا.

١٠ - وتشمل مقترحات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ موارد لولايات جديدة وممددة، وتحديد مساهمة الأمانة العامة في نظام المنسقين المقيمين وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإعلام المتعلق بالتكافؤ بين اللغات الرسمية وتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتحديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتوفير الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

١١ - وتعكس الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاضاً صافيه ٥٦ وظيفة مقارنة بالميزانية الحالية، يعزى أساساً إلى تجميد وظائف. وتشمل الميزانية المقترحة إعادة تقدير التكاليف الأولية البالغة ١٢٥ مليون دولار التي تؤدي، اقترانا باقتراحه البالغ ٥,٥٧ بلايين دولار، إلى رفع قيمة احتياجات الميزانية العامة إلى ٥,٦٩ بلايين دولار. ويعكس الاعتماد البالغ ١,١٢ بليون دولار للبعثات السياسية الخاصة التي من المتوقع تمديدتها خلال فترة السنتين انخفاضاً بقيمة ١٢٠ مليون دولار مقارنة باقتراحه الوارد في

١٧ - وأردف بالقول إن الأمين العام أكد أن مقترحه الداعي إلى تعزيز الوجود الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا يفضي إلى تكبد تكاليف. وفي حين تفهم اللجنة الاستشارية اعتزام الأمين العام تعزيز الوجود الميداني للمفوضية، ترى ضرورة أن يقدم مقترحا أكثر تفصيلا، يشمل مواقع المراكز الإقليمية المقترحة ونطاق تغطيتها الجغرافية وتحليلا لما هو متوقع من حيث عبء العمل والاحتياجات من الموظفين، إلى الجمعية العامة في المستقبل القريب.

١٨ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة تقريبا على جميع المقترحات المتصلة بإعادة هيكلة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمشيا مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدها الجمعية العامة، بما في ذلك نقل الوظائف وتعزيز القدرات.

١٩ - وأعقب ذلك بقوله إن درجة من التلقائية تميز ما يندرج تحت بعض بنود الميزانية، حيث لم تبرر بعض المقترحات على نحو واف في الطلبات ذات الصلة أو فيما يتعلق بصلتها بفترات السنتين السابقة. فإعداد الميزانية لا ينبغي أن يكون على أساس زيادتها تدريجيا؛ بل ينبغي أن يستند إلى تحليل لمجموع حجم الموارد المطلوبة من الجمعية العامة.

٢٠ - الرئيس: وجه الانتباه إلى التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/70/97) وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٦ (A/70/86).

٢١ - السيد بيرو (وحدة التفتيش المشتركة): قال، في معرض تقديمه مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة السجلات والحفوظات في

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/7)، إن الميزانية التي يقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تتسق عموما مع المستوى الإرشادي الذي حددته الجمعية العامة بموجب ما قرره بشأن مخطط الميزانية في القرار ٦٩/٢٦٤. وسيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية تخفيض قدره ٥٤,٨ مليون دولار في الميزانية المقترحة من الأمين العام، بما يشمل تسوية تتعلق بتجديد قاعة أفريقيا في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو ما ستقدم اللجنة الاستشارية توصيات بشأنه إلى الجمعية العامة في وقت لاحق.

١٥ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية تدرك اعتزام الأمين العام تحقيق أوجه الكفاءة المتوقعة من مشروع أوموجا، وعدم تأكد التفاصيل عن الوفورات التي ستتحقق من خلال مقترحات محددة، وإنما تفهم الدافع إلى التجميد الكامل أو الجزئي لما عدده ٨١ وظيفة ثابتة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. إلا أن الكلمة الأخيرة تبقى للجمعية العامة فيما يخص الملاك الوظيفي في المنظمة، ويجب عليها أن تتخذ القرار النهائي بشأن تجميد الوظائف، والإلغاء المحتمل لها مستقبلا، وأي تغييرات قد تنشأ أثناء فترة السنتين. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بتغييرات في القائمة المقترحة للوظائف المعتمز تجميدها حيثما لم تتضح بما فيه الكفاية الصلة على وجه التحديد بزيادة الكفاءة الناجمة عن نظام أوموجا.

١٦ - وأعرب عن أسف اللجنة الاستشارية من أن طلب الأمين العام الحصول على مبلغ ١٣ مليون دولار لدعم نظام المنسقين المقيمين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لم يتضمن جميع التفاصيل التي يقتضيها قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢، وقال إنه لا يمكنها أن توصي بالموافقة على المقترح. وأعرب عن أمل اللجنة في أن تُقدم المعلومات المطلوبة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

- ٢٤ - وواصل كلمته قائلاً إن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أيد التوصيات (A/70/280/Add.1)، شأنه في ذلك شأن قسم المنظمات الدولية التابع لمجلس المحفوظات الدولي، الذي شجع مؤسسات الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في القسم تشجيعاً رسمياً على اتخاذ تدابير منسقة بشأن التوصيات. وأعربت وحدة التفتيش المشتركة عن الأمل في أن يساعد هذا الدعم في الحفاظ على الجانب الأكثر قيمة من معارف المنظمة وخبراتها.
- ٢٥ - وقال إنه يجب معالجة مسألة الحفظ الرقمي بصورة عاجلة، لأن الأغلبية الساحقة من المعلومات تُنتج وتُوزع إلكترونياً، بطرق منها التراسل. ويجب إدماج الأدوات الأساسية لإدارة السجلات والمحفوظات باعتبارها عنصراً قوياً وإلزامياً من عناصر نظام أوموجا. ويجب على الدول الأعضاء أن تمنح الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة الأخرى ولاية معززة لإتاحة هذه الإدارة. وثمة فرصة فريدة سانحة أمام اللجنة لتعزيز قدرة هذه الكيانات على اتخاذ قرارات أكثر استنارة على امتداد عقود مقبلة.
- ٢٦ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال، في معرض تقديمه مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/69/73/Add.1)، إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعتبر أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/70/280) يمثل إسهاماً قيماً في تعزيز بيئة السجلات والمحفوظات، بطرق منها على الأخص حفظ السجلات والذاكرة المؤسسية. غير أنها لقيت صعوبة ما في مجالات تقنية محددة من التقرير. وفي حين أنها اتفقت على ضرورة اتباع نهج مشترك في إدارة السجلات والمحفوظات بصورة منسقة.
- ٢٢ - وأضاف يقول إن المعلومات تمثل العمود الفقري لأي منظمة، غير أن الزيادة المطردة في تدفقات البيانات الأولية تعرض جودة هذه المعلومات وموثوقيتها وصلاحياتها للخطر. ففرز المعلومات، بغرض تحديد ما يمكن إتلافه منها وما يجب المحافظة عليه، يشكل جوهر إدارة السجلات والمحفوظات. وقال إن الإطار السياسي التي تتبعه الأمانة العامة إطار متقدم وينبغي تعزيزه على أساس القواعد المشتركة. وقبل كل شيء، يجب تطبيقه عن طريق برنامج تدريبي بسيط لتوجيه جميع الموظفين. ويتوقف نجاح هذه السياسة في عموم المنظومة على التفويض السليم للصلاحيات، والتزام الإدارة العليا، وكفاءة الموظفين المتخصصين.
- ٢٣ - وأشار إلى أن أربع من التوصيات الست الواردة في التقرير موجهة إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للكيانات المشمولة. وإحدى التوصيات موجهة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وتدعو آخر توصية الجمعية العامة إلى أن تطلب إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين المعنيين تقديم مقترح مشروع مركزي أو مشترك لتعزيز إدارة السجلات والمحفوظات بصورة منسقة.

لعنصر إعادة تقدير التكاليف الذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر منهجية إعداد الميزانية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وينبغي للجنة أن تركز في المستقبل على تزويد المنظمة بالموارد الكافية لتنفيذ الولايات.

٣٠ - وأردفت بالقول إن الأمانة العامة نفذت مجموعة من التخفيضات التعسفية على أساس تفسير ابتكاري لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٧، رغم أن هذا القرار ينص على ضرورة أن يتضمن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة تقديرا أوليا للموارد اللازمة خلال فترة السنتين، وأن يعكس حجم الموارد المتناسب مع الولايات بما يضمن تنفيذها بالكامل وبكفاءة وفعالية. وقالت إن ما يسمى تدابير تعزيز الكفاءة هي تدابير طوعية تماما والأمين العام غير ملزم بتنفيذها بأي حال من الأحوال. فالقرار لا يدعو بصورة مباشرة إلى مزيد من التخفيضات، بل يشير إلى إمكانية اقتراحها حيثما أمكن، دون المساس بتنفيذ الأنشطة البرنامجية الصادر بها تكليف.

٣١ - ومضت قائلة إن ما يدعو أكثر إلى القلق هو قرار الأمين العام تجميد التعيين في وظائف كثيرة بهدف تحقيق هذه التخفيضات، رغم أنه هو من اقترح تلك الوظائف التي وافقت عليها الدول الأعضاء لتمكين المنظمة من تنفيذ ولاياتها. واستند تجميد الكثير من تلك الوظائف دون مبرر إلى الفوائد المتوقعة من نظام أوموجا، الذي يتمثل الغرض منه في خفض التكاليف غير أنه طُلب رصد أكثر من ١٤ مليون دولار له في ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بالإضافة إلى الموارد الهامة المخصصة له حتى الآن. ووفقا لما ذكره التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن مشروع برنامج التخطيط المركزي للموارد (A/70/369)، لم توضع خطة لتحقيق الفوائد من نظام أوموجا رغم النداءات المتكررة من الجمعية العامة. وينبغي عرض معلومات محددة عن الفوائد المتوقعة من نظام أوموجا، في كل مجال من المجالات، على الجمعية العامة

السجلات والمحفوظات في سياق المعلومات الإدارية ككل. ورغم أن اتباع نهج مشترك قد يكون مفيدا في بعض المجالات، فكل منظمة في حاجة إلى التصدي للتحدي الذي تطرحه بيئتها تحديدا.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن المنظمات تؤيد عموما التوصيات الواردة في التقرير. غير أنه ينبغي إعادة النظر في الأطر التنظيمية التي تحكم إدارة السجلات والمحفوظات. فالزيادة السريعة في عدد الوثائق الإلكترونية قد تؤدي إلى تكبد تكاليف وبروز دواعي قلق أخرى إذا ما تركت المسألة دون معالجة. وينبغي تدريب الموظفين في مجال السياسات والممارسات المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات، رهنا بدعم الهيئات التشريعية. وتوفر التوصيات المقدمة خريطة طريق لأغراض تعزيز المهام الخاصة بالسجلات والمحفوظات. وهذا الموضوع يهم منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولا سيما في جانبه المتعلق بإدارة المعلومات التي هي عنصر واحد ضمن خطة أوسع للعمل الرقمي.

٢٨ - السيدة لينغفلدر (جنوب أفريقيا): قالت، متكلمة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن وثيقة الميزانية ليست مجرد أداة مالية ومحاسبية فحسب وإنما أيضا بيان ذو حجية ينبغي أن يعكس الرؤية الاستراتيجية للأمين العام بشأن كيفية تنفيذ الولايات والأولويات التي تقررها الدول الأعضاء. ويجب على الأمانة العامة والدول الأعضاء الالتزام بقرار الجمعية العامة بعدم إدخال أية تغييرات على منهجية الميزانية المقررة أو إجراءاتها أو ممارستها أو على الأنظمة المالية دون موافقة الجمعية عليها.

٢٩ - وقالت إنه بالنظر إلى أهمية الميزانية المقترحة وشموليتها، ينبغي لمكتب اللجنة أن يضمن تخصيص ما يكفي من الوقت للمشاورات غير الرسمية. وأبلغت أن المجموعة راضية عن مقدار الوقت المخصص في الدورات السابقة

المضللة التي تقول بأن الأمم المتحدة تنجز المزيد بموارد أقل. فأعمال المنظمة أقل شفافية في الواقع مما كانت عليه في الماضي، فيما انخفض مستوى الإشراف والرقابة من الدول الأعضاء. وأضافت أن الأمم المتحدة تواجه أزمة من حيث الإدارة إذ أن الهيئات التشريعية تقر الولايات وتحدد الأولويات، غير أن بعض الولايات تُمول من كل من الأنصبة المقررة والمساعدة الطوعية المقدمة من البلدان المانحة بينما يتم باستمرار عدم تخصيص التمويل الكافي لولايات أخرى بالاعتصار على الأنصبة المقررة. وقالت إن المجموعة ترفض الكيل بكيلين. بل يجب منح الأمم المتحدة الموارد اللازمة لتؤدي العمل الذي تكلفها به الدول الأعضاء، مع ضمان كفاءة تخصيص تلك الموارد.

٣٦ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال، متحدثاً باسم مجموعة الدول الأفريقية، إن المجموعة تعطي الأولوية القصوى للميزانية البرنامجية المقترحة، التي تمثل أداة للمساءلة ومقياساً لفعالية المنظمة، وينبغي أن تعكس مستوى الموارد بما يتناسب مع تنفيذ الولايات.

٣٧ - ويبين اعتماد ولايات جديدة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية أن العالم قد التزم مرة أخرى بالتنمية، بما في ذلك في أفريقيا، إحدى الأولويات الثماني للمنظمة التي يجب أن ترد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستسعى المجموعة للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الطرق التي يمكن بها للميزانية المقترحة أن تتصدى للتحديات في أفريقيا، بما في ذلك خطة التنمية الجديدة.

٣٨ - وتشعر الدول الأفريقية بقلق بالغ حيال التخفيضات الشاملة التي يمكن أن تشكل خطراً على تنفيذ الولايات في مجال التنمية. فالاتجاه السلبي في نمو الميزانية لم يأخذ الولايات الإضافية التي كلفت بها المنظمة في الاعتبار. وتطلب المجموعة

قبل نظرها في أثر تحقيق الفوائد على الميزانية، من أجل إتاحة الوقت الكافي لإجراء مداولاتها ومن أجل دعم اتخاذ قرارات مستنيرة. وفي غياب هذه المعلومات، لا يسع الدول الأعضاء إلا أن تستنتج افتراضات لا أساس لها من الصحة بخصوص سيناريوهات محتملة، وتصبح قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ الولايات محدودة.

٣٢ - وأعربت عن قلق المجموعة إزاء مقترح الأمين العام بأن يكون في مستطاع المديرين تغيير قائمة الوظائف المقرر تجميدها. فجدول ملاك الموظفين المدرج في الميزانية العادية من اختصاص الجمعية العامة وحدها، وينبغي للأمين العام أن يتقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والنظام المالي والقواعد المالية في تحقيق ما يسمى أوجه الكفاءة. وينبغي أن يفي بالالتزام الذي قطعه قبل أكثر من عقد من الزمن بأن تذهب الموارد المتاحة من خلال أوجه الكفاءة والوفورات في الميزانية إلى حساب التنمية.

٣٣ - وأعربت عن شك المجموعة في أن الميزانية المقترحة تتيح للأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة العالمية التي اعتمدها مؤخراً الدول الأعضاء والتي تتوقف على بذل الجهود الدؤوبة وعلى الإرادة السياسية والموارد المالية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي لأغراض التنمية، قالت إن المجموعة ستطلب إيضاحات بشأن الطريقة التي تم التعامل بها في الميزانية المقترحة مع الولايات الجديدة المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - وأشارت إلى استمرار ازدياد عدم التوازن بين الأنصبة المقررة والتبرعات؛ إذ تبلغ صناديق التبرعات رقماً قياسياً جديداً كل فترة سنتين على الرغم من الضغوط المبذولة للحد من الأنصبة المقررة. وتقوض هذا الوضع الحجة

٤١ - وينبغي تقديم المقترحات المتعلقة بالولايات الجديدة إلى الدول الأعضاء بما يتماشى مع الإجراءات المرعية في إعداد الميزانية. وتدعو المجموعة الأمين العام إلى التقيد بالمبدأ القائل بعدم إدخال أية تغييرات على منهجية الميزانية وإجراءاتها وممارستها المعمول بها، أو النظام المالي والقواعد المالية، دون موافقة الدول الأعضاء.

٤٢ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): قالت، متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إنه يجب إيجاد توازن بين ركائز المنظمة الثلاث، وإن الأنشطة في مجالي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يجب أن تحصل على الموارد الكافية من الميزانية العادية لضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية وعلى نحو تام. ولذلك يساور الجماعة القلق لأن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٤، حقوق الإنسان، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ خفضت بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى الرغم من جدوى تحقيق أوجه الكفاءة، يجب أن يسبق أي تخفيضات تتم تحقيقاً لتلك الغاية تحليل لكل حالة على حدة لتجنب أي تأثير سلبي على نوعية تنفيذ الولايات وحسن توقيتها. ولم يتم الاضطلاع بأي تحليل من هذا القبيل.

٤٣ - وإن تخصيص موارد كافية لركيزة التنمية بالغ الأهمية، وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور رئيسي في تعزيز التنمية في المنطقة. فقدمت المعارف والتوجيهات خلال المشاورات التي جرت على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، ونجحت في مساعدة بلدان المنطقة على وضع سياسات للحد من الفقر، وتحسين إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين والفئات الضعيفة الأخرى. كما أن لا غنى عن اللجنة في

توضيحات فيما يتعلق بتنفيذ الولايات المتصلة بالتنمية في أفريقيا؛ والسلام والأمن الدوليين؛ والتنسيق والمساعدة الإنسانية؛ ونزع السلاح ومراقبة المخدرات؛ ومنع الجريمة؛ ومكافحة الإرهاب الدولي، في ضوء انخفاض الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف في تلك المجالات.

٣٩ - وستدقق المجموعة في الميزانية لضمان أن يتم تخصيص موارد كافية لتنفيذ الولايات. وستحدد، بمساعدة من هيئات الرقابة، أوجه القصور وتقتراح إعادة توجيه الموارد لتلبية أولويات أخرى. وستركز على الشؤون السياسية، بما في ذلك نزع السلاح، وعمليات حفظ السلام، والوساطة ومنع نشوب النزاعات؛ والتعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة لخطّة تنمية أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، وتمكين المرأة؛ والتعاون الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا؛ ومشاريع التشييد الكبرى، لا سيما في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وستسعى لمعرفة كيف سيتم في إطار الميزانية المقترحة تمويل برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، بما يتسق مع مختلف ولايات الجمعية العامة.

٤٠ - وستنظر المجموعة بعناية في التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين، بما في ذلك إلغاء وظائف للمبتدئين وإنشاء وظائف عليا وإعادة تصنيفها بشكل لا مبرر له، ووضع هياكل جديدة والآثار المترتبة على تنفيذ الولايات. وسوف تسعى إلى معرفة أسباب التأخير في تعيين رئيس جديد لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وتأثير ذلك التأخير.

جزء أساسي من منهجية الميزانية الحالية لأن ذلك يكفل عدم تأثر الأنشطة المقررة بتقلبات العملات أو التضخم.

٤٦ - السيد ريتشاردز (جامايكا): قال، متحدثا باسم الجماعة الكاريبية، إن الميزانية العادية توفر الموارد الأساسية للمنظمة لتنفيذ الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، وإن الجمعية العامة تضطلع بدور حاسم في ضمان إجراء تحليل دقيق لتخصيص الموارد وإعادة توزيعها على جميع أبواب الميزانية البرنامجية.

٤٧ - ولاحظت الجماعة الكاريبية أن مستوى الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغ ٥ ٥٦٨,٦ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا صافيه ٩٠,٨ مليون دولار، أو ١,٦ في المائة. ولاحظت كذلك أن المقترحات لفترة السنتين تلك تتسق، بحسب ما أفيد، مع قراري الجمعية العامة ١٧/٦٩ و ٢٦٤/٦٩. ومع ذلك، تساءلت عما إذا كان يمكن للقرارات المتخذة بشأن الميزانية أن تحول دون التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المقررة، وأن تؤثر سلبا على تقديم الخدمات.

٤٨ - وقد حددت الدول الأعضاء بعض الأولويات الإنمائية للمنظمة المستمدة من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتوقع الجماعة الكاريبية أن تكون الولايات المرتبطة بها مبنية بشكل ملائم في الميزانية وهي تصر على عدم القيام بأي تخفيضات غير مدروسة في الوظائف أو الموارد المخصصة من أجل تحقيق أوجه الكفاءة. ويجب أن توافق الجمعية العامة على الموارد التي تتناسب مع البرامج والأنشطة المقررة. بالإضافة إلى ذلك، جرى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة قبل اختتام العديد من العمليات الهامة مثل تمويل خطة عمل أديس أبابا والاتفاق المقبل بشأن تغير

تعزيز خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك، تشعر الجماعة ببالغ القلق إزاء التخفيضات المقترحة في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي يعكس نقصانا صافيا بنسبة ١,٧ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن ضرور التمييز والظلم أن تكون اللجنة لفترة السنتين الثالثة على التوالي، في عداد الأكثر تضررا من التخفيضات المقترحة، الأمر الذي يقوض قدرتها على توفير الخبرات في المنطقة. ويجب أيضا تخصيص موارد كافية من الميزانية العادية لركيزة حقوق الإنسان ولأعمال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال.

٤٤ - ويساور الجماعة القلق أيضا إزاء الخلل في الميزانية العادية نتيجة التمويل القائم وترتيبات الدعم المقدم إلى البعثات السياسية الخاصة. فتلك البعثات تتطلب نسبة كبيرة من الميزانية العادية ولا تراعي المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلام والأمن. ولذلك من الملح استعراض تلك الترتيبات.

٤٥ - وتشمل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التعديلات المدخلة على المنهجية المرعية في إعداد الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة في قراراتها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ وغيرهما من القرارات. وتحث الجماعة الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء على الالتزام بشكل صارم بقرارات الجمعية العامة التي تنص على أنه لا يجوز إدخال أي تغييرات على منهجية الميزانية وإجراءاتها وممارساتها المعمول بها، أو النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة من دون أن تنظر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها مسبقا. وإن إعادة تقدير التكاليف، على وجه الخصوص،

٥١ - السيد ماير - هارتينغ (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متحدثاً أيضاً باسم البلدان المرشحة للعضوية، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، إن وفد بلده يتوقع، فيما يتعلق بالميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أن تلتزم جميع الأطراف المعنية بأكثر قدر ممكن بمستوى الميزانية المتفق عليه، الأمر الذي يعني أن على المنظمة أن تعمل بشكل أفضل وأذكى. ولا يزال الطابع التصاعدي للميزانية والنهج الجزأ يطرحان تحديات للخزانات الوطنية من حيث القدرة على التنبؤ والاستدامة، وعلى الأمين العام أن يبذل كل ما في وسعه للحد بقدر الإمكان من نمو الميزانية.

٥٢ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تنوه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها الأمين العام كي يقدم ميزانية تتماشى مع المستوى البالغ ٥,٥٥٨ بلايين دولار المتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و تنوه بالعمليات الداخلية المفصلة التي جرى الاضطلاع بها مع جميع مديري البرامج من أجل تحديد المكاسب في الكفاءة مع الاستمرار في الاضطلاع بالولايات ضمن القيود المفروضة عموماً على الموارد. كما ترحب بالجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز كفاءة وفعالية الأمانة العامة، وتحسين عرض الميزانية، عن طريق إدراج معلومات مفصلة عن أثر إدخال تغييرات في الموارد، على الرغم مما لديها من تحفظات وما يساورها من شواغل حيال الطريقة التي يتم بها ذلك.

٥٣ - ويجب أن تطبق على الأمم المتحدة نفس قواعد الانضباط الصارم في الميزانية التي تطبقها الدول الأعضاء نفسها. وقد التزمت بلدان الاتحاد الأوروبي بتزويد المنظمة

المناخ، ونتيجة لذلك، فهي لم تعكس أي احتياجات إضافية تتصل بالقضايا الناشئة عن تلك الاجتماعات. وتوقع الجماعة الكاريبية أن تُقدم أي احتياجات إضافية من الميزانية في الوقت المناسب وأن تُدعم بمقترحات مفصلة وفقاً للإجراءات المعمول بها.

٤٩ - وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ترحب الجماعة الكاريبية بإعداد المشروع المقترح المتعلق بمتابعة تنفيذ الولاية من أجل ضمان تعميم مراعاة مسار ساموا في عمل منظومة الأمم المتحدة، والولاية المتعلقة بتعزيز اتساق النهج مع ما تعتمده تلك الدول وإنشاء شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي بذل الجهود من أجل إشراك الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ الاقتراح الداعي إلى ضمان تولى زمام العملية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى مزيد من الرقابة لضمان تنفيذ جميع الولايات والبرامج بشكل متوازن، بغض النظر عن مصدر تمويلها.

٥٠ - وتمثل اللجان الإقليمية المستوى الأول للتفاعل بين الأمم المتحدة والبلايين من الناس حول العالم، وتحمل الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن توفير الموارد الكافية لتلك اللجان من أجل تنفيذ الولايات الأساسية دون الاعتماد غير المبرر على الموارد الخارجة عن الميزانية. واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويتوقع منها أن تستمر في تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك تشعر الجماعة الكاريبية بالقلق إزاء تخفيض الموارد المخصصة للجنة ومن التأثير السلبي لتناقص الموارد في أنشطة اللجنة الاقتصادية دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي.

٥٥ - وتابع قائلاً إنه ينبغي للمنظمة أن تعالج تزايد تكاليفها عن الموظفين بإلغاء الوظائف التي انعدمت فائدتها وتحسين أساليب عملها. وينبغي للأمين العام أن يجري استعراضاً شاملاً لجدول ملاك الموظفين يركز على استمرار تضخم الرتب، وإنشاء المزيد من الوظائف من الفئة الفنية وما فوقها، وعلى عدم وجود وظائف من رتبة المبتدئين. فقد تأخر البت في هذه المسائل طويلاً.

٥٦ - وأردف بالقول إن الضرورة تقتضي مزيداً من القدرة على التنبؤ بالميزانية وإن إعادة تقدير التكاليف ما زالت تشكّل مشكلة مزمنة. ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٧، أحرز تقدم كبير في السيطرة على الآثار الناجمة عن التضخم وتقلب أسعار العملات في ميزانية الأمم المتحدة، غير أن إعادة تقدير التكاليف لا تزال تؤثر في الميزانية، وكان ينبغي للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن تستند إلى التحسينات المتفق عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩. والاتحاد الأوروبي مستعد لمعالجة تلك المسألة بالنسبة للفترتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ بصورة شاملة. والحاجة ملحة لأساس أسلم لإدراج تلك التكاليف في الميزانية وينبغي أن يتماشى هذا الأساس مع الممارسات المعتادة المعمول بها في الإدارات العامة الوطنية. وختم بالقول إن الميزانية تمثل كماً من الموارد المحدودة، ولذلك يجب إيلاء الأولوية لضمان الإدارة السليمة لموارد الأمم المتحدة المالية وموظفيها. ويلزم إصلاح منظومة الأمم المتحدة لتصبح أكثر استعداداً للتصدي للتحديات المعقدة والشاملة لقطاعات متعددة التي يتم مواجهتها حالياً.

٥٧ - السيد لوبير (سويسرا): قال، متكلماً أيضاً باسم ليختنشتاين، إن الأمم المتحدة تكون قوية بقدرتها على تنفيذ الولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء تنفيذاً فعالاً؛ ولتحقيق تلك الغاية، لا بد من تزويدها بما يكفي من الموارد

بالموارد اللازمة للاضطلاع بعملها، ولكن لا يزال ثمة مجال كبير لتحسين فعالية وكفاءة عملياتها. ولا يكفي مجرد السعي إلى الموافقة على الميزانية تشيياً مع قرار مخطط الميزانية المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ فالمنظمة تحتاج بدلاً من ذلك إلى تجاوز ذلك عن طريق السعي إلى تحقيق المزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تحديد أولويات الأنشطة وتحقيق النتائج على نحو محدد. وهذا هو المسار المستدام الوحيد للميزانية في المنظمة.

٥٨ - وهيئة مستقبل مالي مستدام، على المنظمة أن تتجاوز الميزنة التصاعدية وأن تراعي الحجم الكامل للموارد اللازمة لتنفيذ برامجها وأنشطتها. فقفزات الميزانية بنسبة ٨ في المائة أو أكثر في فترة السنتين ذاتها تشكل خطراً على مصداقية الميزانية البرنامجية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تلتزم جميع كيانات الأمم المتحدة التزاماً صارماً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وأن تولي الأولوية لإعادة توزيع الموارد وإعادة ترتيب الأولويات بشأها. ومع ذلك، لا يمكن إعادة توزيع الموارد وترتيب الأولويات إلا إذا عملت المنظمة على الإدارة من أجل تحقيق النتائج. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تركز جميع عمليات الإصلاح على تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية والكفاءة، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في الحوكمة والإدارة. ومن المهم الاستفادة الكاملة من إمكانات منظمة أصغر حجماً وأكثر فعالية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وينبغي تبسيط سياسات الموارد البشرية وتخطيط القوة العاملة ومجموعة عناصر الأجر من أجل إنشاء قوة عاملة أصغر حجماً، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه دون إعادة ترتيب الأولويات وإعادة توزيع الولايات والموارد.

فواتير نهائية أعلى بكثير من الميزانيات المعتمدة أصلاً، وهذه ممارسة تمثل إدارة مالية سيئة.

٦١ - وأشار إلى أن الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة يظل مخصصاً لحفظ السلام وأن النسبة المخصصة لهذا المجال آخذة في الازدياد. بيد أن أفضل طريقة لمعالجة التزايدات هو منعها، وقال إن المنظمة لا تستثمر ما يكفي من مواردها في تعزيز حقوق الإنسان، ومنع نشوب التزايدات، وقدرات الوساطة. وقال إن وفد بلده يأمل في أن يشهد حدوث تحول خلال فترة السنتين، ويشجع الأمين العام على أن يعيد تحقيق التوازن في الميزانيات المقترحة المقبلة.

٦٢ - السيد مينامي (اليابان): قال إن اليابان، بصفتها ثاني أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية، تعلق أهمية كبيرة على ميزانية الأمم المتحدة، وتدعم المنظمة دعماً تاماً في تنفيذ ولايتها. أما من ناحية أخرى، وبالنظر إلى أن كل دولار تنفقه المنظمة يأتي من دافعي الضرائب في الدول الأعضاء، فينبغي للأمين العام أن يواصل بذل جهوده الساعية إلى إنجاز المزيد بموارد أقل. فأهم متحدة أكثر كفاءة وأصغر حجماً ستكون أقوى بكثير، وأضاف أن وفد بلاده يؤيد المبادرة الداعية إلى تجميد ٨١ وظيفة في إطار تحقيق الفوائد من نظام أوموجا. وينبغي للأمين العام أن يحدد وظائف أخرى يمكن إلغاؤها دون المساس بقدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها.

٦٣ - وأشار إلى أن وفد بلده يلاحظ الجهود التي بذلها الأمين العام لمحاولة عدم تجاوز مخطط الميزانية المتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وهو ٥,٥٥٨ بليون دولار، غير أن لديه مخاوف إزاء إعادة تقدير التكاليف والإضافات. فإعادة تقدير التكاليف الأولية لميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد قدرت بالفعل بقيمة ١٢٥ مليون دولار، في حين أن هناك طرقاً أفضل لإدارة التقلبات في أسعار الصرف

التي يجب أن تستخدم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وينبغي أن تسترشد المناقشات المتعلقة بالميزانية بضرورة تحقيق توازن بين ضمان فعالية العمل الذي تقوم به المنظمة والسعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة في استخدام الموارد.

٥٨ - وأشار إلى أنه في الإجمال، تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قرره الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ بشأن مخطط الميزانية. غير أن قصوراً كبيراً يشوب عملية الميزنة الحالية، ويتمثل في أن الدول الأعضاء تتخذ قراراتها دون أخذ أداء برامج المنظمة في الاعتبار، مما يشير إلى غياب الصلة الهامة بين تخصيص الموارد والأداء السابق. فبدلاً من السعي إلى تحقيق نتائج واضحة وتوفير الإرشاد إزاء التوجه الاستراتيجي للمنظمة بصورة مستتيرة، أثقل كاهل الدول الأعضاء بمسائل من جزئيات الإدارة كإنشاء وظائف يعينها أو إلغاؤها.

٥٩ - وأعرب عن ترحيب وفدي سويسرا وليختنشتاين بتدابير تحقيق الوفورات في التكاليف التي نفذتها الأمانة العامة بغرض تثبيت الميزانية، وأعرب عن ثقتهما في أن الوفورات المقترح تحقيقها جاءت نتيجة النظر بعناية في تحقيق مكاسب في الكفاءة والأداء ولا تمثل تخفيضات متماثلة غير مدروسة على صعيد مختلف أبواب الميزانية. وفيما يتعلق بالوظائف المقترح تجميدها، فإن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة يجب أن تكون دائمة بغض النظر عن الفوائد المتأتية من نظام أوموجا.

٦٠ - وواصل كلمته قائلاً إن اللجنة نرعت في الفترة الأخيرة إلى التقليل من شأن الميزانية في مجالات كالبعثات السياسية الخاصة لهدف وحيد هو الحفاظ على الميزانية الأولية عند أدنى مستوى ممكن. غير أن القرارات المتعلقة بالميزانية ينبغي أن تستند إلى الافتراضات الممكنة الأكثر واقعية وإلى الانضباط الصارم في الميزانية. إذ نجم عن النقص في الميزانية

٦٥ - وتابعت قائلة إنه بفضل نظام أوموجا، سيكون لدى الأمانة العامة للمرة الأولى أداة فعالة لتحليل الفعالية وتحديد أولويات الموارد على نطاق المنظمة، غير أن هذه الفرصة الكبيرة السانحة لن تتحقق إلا إذا انتقلت القيادة على أعلى المستويات بالمنظمة إلى اتباع طرق جديدة في العمل تكون أكثر فعالية. وأشارت إلى أن وفد بلدها يرحب باقتراح تجميد ما يعادل ٦٨ وظيفة في إطار ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، غير أنه يرى أن ذلك يشكل دفعة أولية من إصلاحات مقبلة أعمق بكثير. فالمكاسب في الكفاءة المحتمل أن تنجم عن نظام أوموجا تتطلب تدابير أكثر جرأة من تجميد نسبة ٠,٥ في المائة فحسب من الوظائف. ويجب أن يشكل تحقيق فوائد الاستثمار الكبير في نظام أوموجا حتى الآن من حيث الوقت والمال أولوية عليا خلال السنة القادمة.

٦٦ - وذكرت الجهود التي بذلت لتحسين عرض الميزانية وتبسيط طريقة عرض مقاييس الأداء والنواتج، مما زاد من شفافية الميزانية وعزز مراقبتها. غير أنه ما زال يتعين فعل الكثير لكفالة المزيد من الشفافية في الميزنة، حيث أن العرض الحالي للميزانية العادية يجعل من الصعب للغاية تحديد جميع افتراضات التكاليف والتخطيط التي روعيت في وضعها. وينبغي إدخال تحسينات متواصلة على عرض معلومات الميزانية حتى تستطيع الدول الأعضاء اتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب بشأن أفضل الطرق لرصد الموارد للعملية. وستأتي بعض هذه التحسينات من تنفيذ نظام أوموجا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الميزنة، التي توفر مجتمعة معلومات شاملة عن التكاليف ويمكن أن تساعد في دفع عجلة اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذ الولايات بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

والتضخم، وهي طرق ينفذها العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية بالفعل. وفيما يتعلق بالإضافات الممكنة، قال إن وفد بلده يؤيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا والمبادرات الأخرى، إلا أنه ينبغي بذل الجهود لاستيعاب أي إضافات من هذا القبيل إلى أقصى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام تقديم معلومات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وعن التقديرات المنقحة قبل اتخاذ أي قرار بوقت كاف. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لن ينحصر على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بل سينفذها أيضا جميع الشركاء وأصحاب المصلحة على نطاق أوسع بكثير، ينبغي للأمين العام التأكد من أن أي طلبات للحصول على إضافات تتصل حصرا بالولايات المسندة إلى الأمم المتحدة.

٦٤ - السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الأمين العام بذل مجهودا لتقدم ميزانية تعزز الكفاءة، غير أنه يتعين على اللجنة أن تتفهم المعوقات التي تواجه العملية بعينها. وأضافت أن اللجنة ما زالت تنظر في التغييرات التي تدخل من فترة سنتين إلى فترة سنتين أخرى فحسب، مما يؤدي إلى عدم تحديد الأولويات الاستراتيجية ويمنع إنجاز تقييم للأثر الذي طال انتظاره. ومن دواعي الإحباط غياب الإرادة السياسية لتغيير عملية الميزنة، غير أنه يجب على المنظمة أن تعمل على نحو أفضل، حيث لا يمكنها العودة إلى أيام نمو الميزانيات بشكل غير مستدام. ويجب بذل جهود متواصلة لتعزيز وضع ميزانية مستدامة توازن فيما بين القيود المالية التي تواجه الدول الأعضاء وضرورة كفالة أن يكون لدى المنظمة الوسائل اللازمة لأداء مهامها. والسبيل الوحيد لتكون الأمم المتحدة عملية هو أن تكون تكاليفها معقولة.

٦٧ - وأشارت إلى أن وفد بلدها لاحظ التخفيضات في الميزانية المقترحة بالإضافة إلى تجميد الوظائف، غير أنه يدرك أن المقترح يشكل عملية غير منتهية تُجهل تكاليفها والإضافات المحتملة إليها. ولتحقيق الانضباط الحقيقي في الميزانية خلال فترة السنتين، يجب على المنظمة استخدام الأدوات والتوجيهات الموجودة بالفعل لكفالة أن تظل الميزانيات في حدود المستويات المعتمدة. وبموجب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، يتعين تلبية طلبات الموارد الإضافية إما من خلال صندوق طوارئ أو في حدود الموارد المتاحة عن طريق إعادة ترتيب أولويات الأنشطة؛ وإذا لم يتوفر أي من هذين الخيارين، ينبغي تأجيل النشاط إلى فترة سنتين لاحقة. والاستثناءات من هذه القاعدة حكر على النفقات الاستثنائية، بما فيها تلك المتعلقة بالسلام والأمن. وينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢؛ ويجب عليها، عند انبثاق ولايات إضافية من الهيئات الفرعية، أن تصر على أن تسحب تلك الهيئات الولايات التي بطلت حدودها وأن تعيد ترتيب أولويات الموارد الموجودة بغرض تحقيق الأهداف الجديدة بدلا من طلب موارد جديدة. وينبغي معاملة الميزانية المعتمدة كحد أقصى لا يجب تجاوزه إلا في ظروف استثنائية، وهو ما يعني أنه يجب التوقف عن تحويل القرارات الصادرة عن الهيئات الفرعية إلى احتياجات من الموارد دون إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالأنشطة القائمة. وينطبق ذلك أيضا على أهداف التنمية المستدامة التي مع أنها تمثل خطة موجهة للعالم، فهي أهداف يجب على الدول الأعضاء نفسها تحقيقها. ونتيجة لذلك، يتعين التدقيق في أي طلبات الميزانية التي تتصل بها لتفادي ازدواجية الجهود المبذولة.

٦٩ - وبالإضافة إلى الحد من المستويات الإجمالية للميزانية والتكاليف الإدارية، فنظام أوموجا مقترنا بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيمكن المنظمة من تحليل تكاليف كل وحدة على مستوى مجموعة كاملة من المهام ومن تتبعها مع مرور الوقت، وهو ما سيجب تحديد المعايير وإدارة الأداء على أساس تكلفة الوحدات. ومن شأن ذلك أن يغير بدوره من نظرة المديرين إلى مقاييس الإنتاجية وكيفية تعاملهم معها. والنظام المتبع حاليا في الموافقة على جدول ملاك الموظفين ومناقشة ما إذا كان ينبغي تكليف موظفين برتبة ف-٢ أو برتبة ف-٤ بتنفيذ ولاية ما يقلل من أهمية الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة في توفير الرقابة الاستراتيجية. إذ ينبغي التخلي عن مفهوم الوظائف وتزويد المديرين بدلا عن ذلك بمظروف ميزانية لولاية معينة.

٧٠ - وأعقبت ذلك بالقول إنه مع تزايد عصرنة الأمانة العامة وكفاءة عملياتها، تقتضي الضرورة أن يتجاوز التخطيط التطلعي للقوة العاملة مرحلة المهد. فالأمانة العامة لم تُعدّ تحليلا فعليا للسيناريوهات الناجمة عن المتطلبات المتغيرة وليس بوسعها توقع الاحتياجات المتعلقة بالقوة العاملة نتيجة لتغير بيئة نظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. والانضباط في الميزانية، وتكاليف الوحدات، ومظاريف الميزانية، والتخطيط للقوة العاملة كلها أمور مطلوبة في إطار نظام يتيح للمديرين أن يديروا العمل

٦٨ - وقالت إن وفد بلدها قلق من أن الميزانية لا تتضمن اعتمادا لإعادة تقدير التكاليف، وإن كان يعارض على كل حال تلك الممارسة الجارية. إذ ينبغي للأمانة العامة أن تدبر

بصورة استراتيجية وأن يكونوا أكفاء في القيام بعملهم وأن يضعوا الخطط بناء على الطلبات التي تلقى على عاتقهم. فبدون تلك القدرات، حتى المديرون الأكفاء الذين يشجعون التغيير والكفاءة سيفتقرون إلى الأدوات اللازمة لأداء عملهم. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن توافق الدول الأعضاء على مستوى ميزانية يوازن بالشكل المناسب بين الواقع المالي الذي يشهده العديد منها وضرورة كفالة أن يكون لدى المنظمة الموارد اللازمة لأداء مهمتها في المجالات الرئيسية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.